

التأثيرات الهيكلية والسيادية للانقسام السياسي على ملف إدارة الهجرة غير الشرعية في ليبيا (2022-2026م)

زينب علي قجام

طالبة دكتوراة، الاكاديمية الليبية / طرابلس

البريد الإلكتروني : zeinabaligjam@gmail.com

Structural and sovereign effects of political division on the issue of managing illegal immigration in Libya (2022-2026)

Research: Zainab Ali Gjam

PhD Candidate, Libyan Academy / Tripoli

تاريخ الاستلام: 2026/04/01 تاريخ المراجعة 2026 /04/30 تاريخ القبول: 2026/05/13- تاريخ النشر: 2026 /06/01

ملخص:

هدفت هذه الدراسة رصد وتحليل "التأثيرات الهيكلية والسيادية للانقسام السياسي على ملف إدارة الهجرة غير الشرعية في ليبيا (2022-2026م)". وتتعلق الإشكالية من فرضية مفادها وجود علاقة طردية بين تعمق التشطي الحكومي والشرعيات المتنافسة، وتراجع كفاءة المواجهة الأمنية والتشريعية لتدفقات الهجرة؛ حيث أدى غياب القيادة المركزية الموحدة بعد عام 2022م إلى إحداث إنشطار عملياتي وتشردم في الأجهزة الضبطية (جهاز مكافحة الهجرة وحرس الحدود)، ونشوء فجوة إحصائية حادة نتيجة انقطاع الربط الإلكتروني وقواعد البيانات المشتركة بين الشرق والغرب. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك هذه الإفرازات، وتتبع كيف استغلت الوكالات والمنظمات الدولية واقع التشردم الحكومي وغياب الموقف التفاوضي الموحد لفرض سياسات وممارسات تهدف إلى "التوطين المقنع" للمهاجرين داخل الفضاء الليبي، وتحويل البلاد قسراً من دولة عبور إلى مستقر دائم، بما يصطدم مباشرة مع أحكام القانون الوطني النافذ رقم (19) لسنة 2010م ويمس بالسيادة الوطنية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن غياب الموقف التفاوضي الموحد للدولة الليبية شرعن التدخلات الخارجية، وأن تفتيت الأجهزة الأمنية أضعف حماية الحدود، مما يجعل معالجة هذا الملف واستعادة القرار الموحد مرتكزاً أساسياً لحماية سيادة الدولة الليبية. **الكلمات المفتاحية:** الانقسام المؤسسي، الهجرة غير الشرعية، التوطين المقنع، القانون رقم 19 لسنة 2010، الأمن القومي الليبي.

Abstract:

This study aimed to monitor and analyze the structural and sovereign impacts of political division on the management of irregular migration in Libya (2022-2026). The problem stems from the hypothesis that there is a direct correlation between the deepening fragmentation of the government and competing legitimacies, and the decline in the effectiveness of security and legislative responses to migration flows. The absence of a unified central leadership after 2022 led to operational fragmentation and disunity within law enforcement agencies (the Anti-Illegal Immigration Agency and the Border Guard), and a

significant statistical gap resulting from the disruption of electronic connectivity and shared databases between the east and west of the country.

The research employed a descriptive-analytical approach to dissect these consequences and trace how international agencies and organizations exploited the reality of governmental fragmentation and the lack of a unified negotiating position to impose policies and practices aimed at the "disguised settlement" of migrants within Libya. This effectively transforms the country from a transit state to a permanent destination, directly contradicting the provisions of the existing national law No. (19) of 2010 and infringing upon national sovereignty. The study reached a number of conclusions, most notably: that the absence of a unified negotiating position for the Libyan state legitimized foreign interventions, and that the fragmentation of security agencies weakened border protection, making addressing this issue and restoring a unified decision a fundamental pillar for protecting the sovereignty of the Libyan state.

Keywords: Institutional division, illegal immigration, disguised resettlement, Law No. 19 of 2010, Libyan national security.

مقدمة :

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أعقد التحديات الجيوسياسية والأمنية التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، نظراً لتشابك أبعادها الإنسانية والاقتصادية، وتحولها إلى صناعة منظمة تديرها شبكات إجرامية عابرة للحدود، وضمن هذا المشهد العالمي، يمثل حوض البحر الأبيض المتوسط خط التماس الأخطر بين دول المصدر في القارة الأفريقية ودول المقصد الأوروبية، حيث تحولت فضاءات العبور الإقليمية إلى ساحات تجاذب سياسي ومادي مكثف، تسعى من خلاله القوى الدولية إلى إزاحة الأعباء الديموغرافية والأمنية عن حدودها وتصديرها نحو دول الطوق الإقليمية، مسببةً ضغطاً حادة على سيادة وأمن تلك الدول.

وفي هذا السياق الإقليمي المتأزم، تبرز الدولة الليبية كحلقة الوصل الأكثر حرجاً، فبحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي، وإمتلاكها حدوداً برية وبحرية شاسعة تتجاوز آلاف الكيلومترات في بيئة صحراوية قاسية، شكلت تاريخياً الممر الرئيس لتدفقات الهجرة الوافدة من عمق القارة الأفريقية، إلا أن هذا التوصيف القانوني والعملياتي للبيبا بوصفها "دولة عبور" شهد تحولات خطيرة ومفصلية في أعقاب الأحداث السياسية والأمنية التي عصفت ببنيتها التحتية، حيث تسبب ضعف الدولة في تحويل الشواطئ والتخوم الجنوبية إلى منافذ مفتوحة، واجهت فيها الهوية الوطنية والنسيج الإجتماعي والإقتصادي الليبي ضغطاً غير مسبوقه هددت مرتكزات الإستقرار الأساسية.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتقديم مقارنة علمية تفكك أبعاد هذه الأزمة المركبة، تحت عنوان: (التأثيرات الهيكلية والسيادية للانقسام السياسي على ملف إدارة الهجرة غير الشرعية في ليبيا 2022-2026م)، وتسعى الدراسة بشكل رئيسي إلى رصد وتفسير الكيفية التي أثرت بها الظروف الأمنية والاقتصادية والمؤسسية الناتجة عن الانقسام في ديمومة تدفقات الهجرة، ولا يقف هذا السياق عند مجرد سرد الواقع، بل يمتد ليتتبع نواتج هذا الانفصال الميداني على المستويين الإداري والسيادي، لاسيما ما يتعلق بهشاشة المناطق الحدودية، وضعف الأداء الحكومي، وتقييم مدى فاعلية الأجهزة الضبطية في مواجهة المشاريع الدولية التي تحاول فرض التوطين المقنع مستغلة تشتت القرار الوطني، وصولاً إلى وضع رؤية تسهم في حماية الأمن القومي والسيادة الليبية.

الإشكالية:

تتمحور الإشكالية في التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر الانقسام السياسي والمؤسسي الراهن في ليبيا (2022-2026م) على كفاءة إدارة ملف الهجرة غير الشرعية ومواجهة مشاريع التوطين المقنع؟.

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مظاهر إنعكاس الانقسام السياسي بعد عام 2022م على الهيكل الإداري والعملياتي والربط الإحصائي للأجهزة الأمنية المعنية بالهجرة والحدود؟

2- كيف ساهمت حالة التشطي المؤسسي وغياب الموقف التفاوضي الموحد للدولة الليبية في تمكين الوكالات الدولية من تمرير سياسات التوطين المقنع للمهاجرين؟

3- ما المقاربة الأمنية والقانونية الرصينة لإعادة حوكمة ملف الهجرة وصون السيادة الوطنية الليبية في ظل الواقع الراهن؟
الفرضية:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: (توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ومعرفية بين عمق الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا، وتراجع كفاءة المقاومة الأمنية والتشريعية لتدفقات الهجرة غير الشرعية، حيث كلما زاد التشطي الحكومي إتسعت الفجوة الإحصائية والعملياتية للأجهزة الضبطية، وزادت قدرة الأطراف والمنظمات الدولية على فرض سياسات التوطين المقنع مستغلة غياب السلطة المركزية الموحدة).

الأهداف:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تشخيص واقع الإختلال الهيكلي والإحصائي في الأجهزة الأمنية الموكلة بملف الهجرة والحدود الليبية الناجم عن الانقسام السياسي المعاصر.

2- الكشف عن طبيعة ومخاطر الأدوار والسياسات التي تمارسها المنظمات الدولية (كالمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية) في سياق تمرير التوطين المقنع داخل الفضاء الليبي.

3- صياغة إستراتيجية قانونية وأمنية عملية تسهم في توحيد الموقف التفاوضي والعملياتي لليبيا بما يحمي أمنها القومي.

الأهمية:

أولاً: الأهمية العلمية : تكمن في تقديم إضافة نوعية للمكتبة الأكاديمية الليبية عبر مواكبة المدى الزمني الحديث جداً (2022-2026م)، وتوفير إطار تحليلي يربط بين حقول العلوم السياسية (الإنقسام) والدراسات الأمنية والقانونية (الهجرة والتوطين).

ثانياً: الأهمية العملية: توفير ورقة تقدير موقف علمية ومكثفة يمكن لصناع القرار والباحثين في المؤسسات السيادية والضبطية الليبية الإستفادة منها لتفكيك الفجوات الإجرائية ومواجهة التحديات السيادية الراهنة.

مناهج البحث:

إعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لملامته لطبيعة الدراسة، حيث يتيح وصف واقع الانقسام المؤسسي في الأجهزة الضبطية بعد عام 2022م، وتحليل إفرازاته الهيكلية وتأثيرها على مواجهة مشاريع التوطين المقنع للمهاجرين بما يتعارض مع التشريعات الوطنية.

حدود الدراسة:

▪ الحدود الموضوعية: أثر الانقسام السياسي والمؤسسي على كفاءة إدارة ملف الهجرة ومواجهة مشاريع التوطين المقنع.

- الحدود المكانية: الدولة الليبية (مع التركيز على الفضاءات الإدارية المنقسمة، والتخوم الحدودية الجنوبية، ومراكز الاحتجاز "المستودعات البشرية").
 - الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 2022م إلى 2026م (وهي فترة تولي حكومة الوحدة الوطنية لمهامها).
- التعريفات الإجرائية:**

- 1- **الإنقسام السياسي والمؤسسي:** هو حالة التشظي وغياب السلطة المركزية الموحدة في ليبيا بعد عام 2022م، ونشوء حكومتين وإدارتين متنافستين تشريعياً وتنفيذياً؛ مما تسبب في إلغاء الربط الإداري المركزي لمؤسسات الدولة.
 - 2- **التوطين المقنع:** هو جملة السياسات والممارسات والبرامج الإنسانية والإغاثية والمادية التي تقودها أطراف ووكالات دولية داخل ليبيا، بهدف الإبقاء طويل الأمد على المهاجرين غير الشرعيين في "بلد العبور"، وتحويله إلى "مستقر دائم" عبر دمجهم المجتمعي أو الإقتصادي تحت غطاء المساعدات بما يخالف القوانين الوطنية.
- تقسيمات البحث :**

- للإجابة على تساؤلات البحث والتحقق من الفرضية، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كالتالي:
- المحور الأول: الإنقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا وأثره على البناء الهيكلي والإحصائي لأجهزة إدارة ملف الهجرة والحدود (2022-2026م).
 - المحور الثاني: السياسات الدولية والتوطين المقنع في ظل التشظي الحكومي: قراءة نقدية في المقاربات الأمنية والتشريعية وصون الأمن القومي الليبي.
 - المحور الثالث: أثر الانقسام السياسي على الهجرة غير الشرعية في ليبيا

المحور الأول: إستمرار الإنقسام السياسي في ليبيا ومظاهره بعد عام 2022م

يتناول هذا المحور رصد وتحليل واقع الإنقسام السياسي والمؤسسي في الدولة الليبية خلال المرحلة الممتدة بعد عام 2022م، مستهدفاً تبيان طبيعة التشردم الهيكلي وتعدد الشرعيات التنفيذية التي صبغت المشهد العام، حيث يقتصر على التوصيف السياسي للمؤسسات السيادية والتشريعية، وبناء خلفية تفسيرية عامة توضح مدى إرتباط هذا التشظي الحكومي بملف الهجرة غير الشرعية كمدخل تمهيدي وبنوي .

أولاً: ملامح التعددية في مراكز القرار والشرعية والمواقف المؤسسية بعد عام 2022م

لم تغلح المحطات التفاوضية والمقاربات السياسية الدولية والمحلية في إنهاء ظاهرة الإنقسام المؤسسي في ليبيا بعد عام 2022م، بل إن المشهد العام شهد ترسيخاً لنمط بنوي جديد من الهندسة السياسية القائمة على التعايش مع التجزئة وإعادة إنتاج الإنقسام بصيغ وأشكال قانونية وإدارية مختلفة (الأمين، 2026، ص 65)، فمع تعثر المسار الإنتخابي الذي كان مقررأ في أواخر عام 2021م وبلوغ الأفق السياسي طريقاً مسدوداً، عادت البلاد لتدخل في دوامة متجددة من التنازع على الشرعية الدستورية والتنفيذية، متمثلة في وجود حكومتين متنافستين في الشرق والغرب (الأمين، 2026، ص 66)، أدى هذا الواقع الإجرائي المعقد بدوره إلى نشوء حالة مزمنة من التعددية في مراكز القرار والشرعية والمواقف المؤسسية، حيث أصبحت كل سلطة تنفيذية تدعي إحتكار الصفة الشرعية وتمثيل الدولة أمام المجتمع الدولي (منظمة الأمم المتحدة، 2025) ، وبسبب هذا الإنتشار أصبحت كل حكومة تدير شؤون الأقاليم الخاضعة لسيطرتها الميدانية عبر هياكل وزارية موازية، مما عمق التشردم الجغرافي وحول الحدود الإدارية الداخلية إلى مساحات للفصل والنفوذ والرقابة الحمائية (عبد النبي وبوحقيفه ومحمد، 2020، ص 9).

وتتجلى معالم هذا الإستمرار في الإنقسام السياسي بعد عام 2022م عبر التباين الحاد في المواقف والأدوار بين المؤسسات التشريعية والسيادية الكبرى في الدولة، حيث يلاحظ في رصد هذه المرحلة غياب تام لقنوات التنسيق المؤسسي

البيني (منظمة الأمم المتحدة، 2025)، كما إستمر النزاع المكتوم والعلمي بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة حول القواعد الدستورية المنظمة للمرحلة الإنتقالية وآليات توحيد السلطة التنفيذية، وهو ما أدى لجمود المسارات التوافقية (هيومن رايتس ووتش، 2025)، كما أن هذا التعارض البيوي لم يقتصر على الهياكل التشريعية والسياسية العليا فحسب، بل إمتد رأسياً وأفقياً ليشمل المؤسسات الرقابية والمالية والأمنية التابعة لها في مختلف الأقاليم الجغرافية الليبية (الأمين، 2026، ص 75)، حيث تسبب غياب التوافق الوطني حول آليات حل النزاعات، إلى جانب تباين المصالح الضيقة للنخب الحاكمة، في إطالة أمد الأزمة وشرعنة غياب المظلة القانونية والقضائية الموحدة للبلاد (هيومن رايتس ووتش، 2025)، وبناءً على ذلك، تحولت ظاهرة الإنقسام إلى واقع هيكلي مستدام، تتحرك فيه كل منطقة جغرافية وفق أولويات وسياسات عامة متقاطعة ومتصادمة (الأمين، 2026، ص 66).

إن هذا التشرذم السياسي بعد عام 2022م إنعكس بشكل سلبي مباشر على فاعلية الدولة الليبية وقدرتها الإجرائية على إدارة وظائفها السيادية الأساسية (صندوق النقد الدولي، 2025، ص 1). وتشير التقارير السيادية إلى أن إنتشار أوجه الهشاشة النظامية قد أعاق بشكل كامل قدرة السلطات على فرض السيطرة على الإنفاق العام وتميرير ميزانية موحدة، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية (صندوق النقد الدولي، 2025، ص 1)، ونتيجة لهذا التنشيط، شهدت الحوكمة تراجعاً حاداً تجسد في إنتشار أوجه الفساد الإداري والمالي النظامي عبر الوظائف الرئيسية للدولة، وتداخل الصلاحيات التنفيذية بين الحكومات المتنافسة (الأمين، 2026، ص 75)، كما ساهم هذا الوضع بوضوح في نشوء بيئة طاردة للشفافية، حيث تستغل شبكات المصالح والأطراف غير الرسمية ضعف مؤسسات الرقابة لتميرير مصالح فئوية ومحلية على حساب المصلحة العامة (منظمة الأمم المتحدة، 2025).

وعلى الصعيد الأمني واللوجستي العام، كان لترسخ الإنقسام بعد عام 2022م أثر بالغ الخطورة تمثل في تقويض مبدأ إحتكار الدولة للإستخدام الشرعي للقوة، وهو أحد الركائز البنوية لتعريف السيادة الوطنية (هيومن رايتس ووتش، 2025)، ففي ظل غياب قيادة عسكرية وأمنية مركزية موحدة برزت قوى مسلحة ومجموعات موازية تدير المشهد الميداني في الأقاليم المختلفة خارج مظلة السلطة التنفيذية والمدنية الرسمية (هيومن رايتس ووتش، 2025)، هذا الإنشطار الأمني أدى بدوره إلى تشتيت الجهود، حيث أصبحت الفروع الإدارية في المناطق المختلفة تقفقر إلى منظومة إتصالات موحدة وقواعد بيانات مركزية مشتركة يمكن من خلالها رصد ومتابعة الإختراقات (عبد النبي وبوحقيفه ومحمد، 2020، ص 10).

إن تداخل الصلاحيات بين الأجهزة، وتراجع التمويل الرسمي المنظم، حوّل المؤسسات الأمنية السيادية من أجهزة مركزية فاعلة إلى كيانات مجزأة جغرافياً، تبحث عن تأمين نطاقها الإقليمي الضيق (العاتي وأبو حجر، 2020، ص 2)، ونتيجة لذلك، تراجعت الكفاءة العملية للأجهزة الموكلة بصياغة إستراتيجية أمنية شاملة لحماية الفضاء البري والبحري الكامل للدولة (الكيلاني، 2024، ص 96).

ثانياً: الخلفية السياسية العامة لإرتباط بنية الإنقسام بملف الهجرة غير الشرعية

تعتبر بنية الإنقسام السياسي والمؤسسي التي إستمرت في المشهد الليبي بعد عام 2022م بمثابة الخلفية السياسية العامة والمفسر الهيكلي الأول لتعثر إدارة ملف الهجرة غير الشرعية، وتحوله من ملف ضبطي وقانوني إعتيادي إلى أزمة أمنية وسيادية معقدة، فالفهم الدقيق لآليات تعاطي الدولة الليبية مع تدفقات المهاجرين والنازحين يستلزم بالضرورة إدراك أن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية والمؤسسات التابعة له قد وقعت مباشرة تحت تأثير الإنشطار التنفيذي، إذ إنقسمت منظومة مكافحة عملياً وسلطوياً بين إدارتين منفصلتين تماماً في الغرب والشرق (عبد النبي وبوحقيفه ومحمد، 2020، ص 9)، هذا الغياب للمطابقة والتنسيق الإجرائي والعملي بين الجهازين قد تسبب في نشوء فراغ إداري حاد عطل فرص الإصلاح البيوي

وعلى الصعيد نفسه، فإن هذه الخلفية السياسية المنقسمة تمنح تفسيراً بنويماً لضعف موقف الدولة التفاوضي في مواجهة الضغوط الخارجية والشراكات المشروطة مع الأطراف الدولية والإتحاد الأوروبي (البوسيفي، 2025، ص 3)، فالإنقسام الحكومي سمح للوكالات والمنظمات الدولية بالتحرك داخل الفضاء الليبي بشكل مجزأ ووفق مقاربات تخدم سياسات دول الطوق وحماية الحدود الخارجية لأوروبا (بلقاسم والهادي، 2025، ص 436)، وبدلاً من وجود سياسة خارجية موحدة ترتكز على مبادئ السيادة الوطنية التشريعية، تحول ملف الهجرة في ظل تعدد مراكز القرار والشرعية إلى ورقة للتجاذب الدبلوماسي والسعي وراء شرعنة السلطات المتنافسة (العاتي وأبو حجر، 2020، ص 2)، حيث أتاح هذا التشطي نشوء وتنامي بؤر ومستودعات جغرافية ومخازن بشرية خارجة تماماً عن السيطرة القانونية للدولة، حيث تتحكم بها وتديرها شبكات نفوذ محلية مستفيدة من غياب سلطة القانون المركزي (عبد النبي وبوحقيفه ومحمد، 2020، ص 4).

إن الإنقسام السياسي والمؤسسي الذي إستمر بعد عام 2022م يمثل المحرك الأساسي التمهيدي الذي يفسر ابتداءً كيف ألفت التوازنات السياسية بظلالها على الملف، تاركاً تفاصيل الواقع الداخلي الأمني والاقتصادي المترتب على هذا الانقسام، والآليات التنفيذية الدقيقة للأجهزة الأمنية، للمحورين اللاحقين من هذا البحث لتغطيتهما بشكل منفصل ومستقل (العاتي وأبو حجر، 2020، ص 2).

المحور الثاني: الأوضاع الداخلية في ليبيا خلال الفترة 2022-2026م وأثرها على ظاهرة الهجرة غير الشرعية

يقدم هذا المحور قراءة تحليلية نقدية مستفيضة لواقع البيئة الداخلية الليبية خلال الفترة الممتدة من عام 2022م حتى عام 2026م، مستهدفاً رصد وتفسير الكيفية التي أثرت بها الظروف الأمنية، الاقتصادية، والمؤسسية المترتبة على المشهد العام في ديمومة واستمرار تدفقات الهجرة غير الشرعية كمتغير تابع. ولا يسعى هذا السياق المنهجي إلى إعادة تفكيك أبعاد الانقسام السياسي في ذاته أو الغوص في جذوره التاريخية، بل ينصب الإهتمام هنا حصرياً على تتبع نتائجه وإفرازاته الميدانية داخل البنية المجتمعية والإدارية، لاسيما ما يتعلق بالهشاشة الطبيعية للتخوم الحدودية، وضعف الأداء البيروقراطي، مع تقييم مدى حدوث تغير حقيقي أو شكلي في هذه المؤشرات بعد مرحلة حكومة الوحدة الوطنية، وصولاً لبيان العلاقة الطردية بين ركود الداخل وتنامي الظاهرة كبيئة حاضنة عامة.

أولاً: الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإدارية في ليبيا (2022-2026م) وتقييم مرحلة ما بعد حكومة الوحدة الوطنية

شكلت مرحلة الإعلان عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية محاولة إجرائية لإعادة هيكلة الوظائف الإدارية والخدمية للدولة الليبية وتوحيد قنواتها التنفيذية، إلا أن التقييم المؤسسي الصارم للمرحلة الممتدة بين عامي 2022م و2026م يكشف أن التغيرات التي طرأت على البيئة الداخلية لم تتجاوز عتبة التعديلات الشكلية والبروتوكولية، في حين ظل جوهر الأزمة البنوية والتعثر الهيكلي قائماً ومستداماً (الأمين، 2026، ص 65)، فمن الناحية الإدارية والمؤسسية عانت الوزارات والأجهزة من حالة مزمنة من الترهل البيروقراطي وتداخل الصلاحيات القانونية نتيجة غياب لوائح تنظيمية موحدة ومصادق عليها تشريعياً، وهو ما أدى إلى نقشي العشوائية في اتخاذ القرارات التنفيذية الكبرى (معيوف، 2025، ص 17)، هذا الإنقسام والتشرذم الإداري أضعف بدوره من قدرة المؤسسات على بسط ولايتها القانونية وتفعيل قنوات الرقابة المالية والإدارية على الفروع والأقاليم، مما خلق بيئة خصبة لتراجع مؤشرات الحوكمة الرشيدة وبروز أنماط من الإدارة المحلية المجزأة التي تقتقر إلى منظومات الاتصال الموحد وقواعد البيانات الوطنية المشتركة (الغويل، 2026، ص 2314).

وعلى الجانب الاقتصادي، عكست هذه الفترة عجز السياسات المالية والنقدية عن تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي بالرغم من إستمرار التدفقات النفطية، حيث واجهت الدولة الليبية معضلات حادة تمثلت في تنامي معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية للدينار الليبي، وتذبذب القدرة على تمرير ميزانية عامة تضبط قنوات الصرف والإنفاق الحكومي (صندوق النقد الدولي، 2025، ص 8)، وقد ألفت هذه الهشاشة الإقتصادية بظلالها على الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين، مما تسبب في إتساع رقعة الإقتصاد الموازي ونشوء شبكات غير رسمية تعتمد على الأنشطة والتبادلات التجارية غير القانونية

عبر الحدود كآلية بديلة لتحقيق المكاسب المالية والإلتفاف على قصور القطاع المصرفي الرسمي (عبد النبي وبوحقيفه ومحمد، 2020، ص 5)، ولم يقتصر أثر هذا التدهور في المؤشرات المعيشية على الداخل الليبي، بل ساهم في تحول البيئة المحلية إلى حاضنة جاذبة وميسرة للأنشطة الطفيلية التي تتقاطع مصالحها مع شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود (العاتي وأبو حجر، 2020، ص 2).

أما على الصعيد الأمني الميداني، فقد ظلت المعادلة الأمنية خلال الفترة من 2022م إلى 2026م محكومة بعجز الأجهزة العسكرية والأمنية الرسمية التابعة لوزارة الدفاع والداخلية عن فرض سيادة القانون على كامل التراب الوطني (هيومن رايتس ووتش، 2025)، وبدلاً من تفعيل عقيدة أمنية نظامية موحدة، إستمرت المجموعات المسلحة والتشكيلات شبه العسكرية في فرض سيطرتها الفعلية على الأرض والمنافذ، ممارسةً أدواراً ضبطية وسيادية موازية ومهيمنة على مراكز القرار المحلي في المناطق الشرقية والجنوبية وكذلك في طرابلس (المركز الليبي للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2026)، وأدى هذا الواقع الأمني المتشطي إلى حدوث شروخ عميقة في جدار الأمن القومي، حيث باتت السياسات الأمنية تتسم بالموسمية، بينما يعاني العمق التنفيذي من تفتت تام للقيادة والسيطرة والاتصال الإجرائي.

ثانياً: أثر هشاشة الداخل والعلاقة البنوية باستمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تمثل الإنعكاس المباشر والحتمي لهذه التوليفة المتردية من الأوضاع الأمنية والإقتصادية والإدارية في توفير البيئة التمكينية المثالية والمحرك الأساسي لإستمرار وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الأراضي الليبية وتحولها إلى أزمة مستعصية على الحل (أبو زيد، 2019، ص 73)، وتتجلى أولى ملامح هذا الأثر في الضعف الشديد والقصور العمليتي الذي يعترى أجهزة حرس الحدود والمنافذ في المناطق الجغرافية الجنوبية الطويلة والمحاذية لدول الجوار الإفريقي (الكيلاي، 2024، ص 100)، إن هذه الطبيعة الجغرافية الوعرة والممتدة تفرض بطبيعتها تحديات رقابية هائلة، تحولت في ظل غياب الدولة إلى مسارات مفتوحة وآمنة تسلكها قوافل المهاجرين غير النظاميين بتسهيل مباشر وتنظيم من عصابات التهريب المنظمة (العاتي وأبو حجر، 2020، ص 2).

ولم يتوقف الأمر عند حدود تسهيل العبور والتنقل، بل إمتد لينتج واقعاً إنسانياً وأمناً كارثياً تمثل في إنتشار بؤر ومستودعات ومخازن بشرية عشوائية وموازية تديرها قوى مسلحة وشبكات نفوذ محلية خارج السيطرة والنطاق القانوني والقضائي للدولة (أبو زيد، 2019، ص 79)، وفي ظل هذا التراخي والهشاشة الداخلية، تنامت معدلات الجريمة المنظمة المرافقة لتدفقات المهاجرين، وازدهرت تجارة بيع وتأجير العقارات والمزارع وتوظيف العمالة الوافدة بطرق غير قانونية، مما أحدث تغييراً سلبياً في النسيج الإجتماعي للمدن الليبية وهدد إستقرارها الديموغرافي (صحيفة الوسط الليبية، 2024).

وتتأكد هذه العلاقة البنوية والطرديّة بين هشاشة الداخل وإستمرار تدفقات الهجرة من خلال إستغلال الأطراف غير الرسمية وشبكات التهريب لهذا الضعف الهيكلي لتطوير قدراتها العسكرية والمالية، لتصبح قوى إقتصادية موازية قادرة على إختراق المؤسسات الرسمية وشراء الولاءات الأمنية (أبو زيد، 2019، ص 102)، وبناءً على ما تقدم، يتضح بصورة جلية أن إستمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتفاقم أبعادها السيادية والأمنية في ليبيا ليس نتاجاً حصرياً للظروف الضاغطة في دول المصدر الإفريقية، بل هو إنعكاس مباشر للواقع الداخلي المترهل والمؤسسات المفككة التي عجزت عن صياغة إستراتيجية أمنية وتشريعية وطنية موحدة لحماية الأمن القومي للدولة الليبية (معيوف، 2025، ص 22).

المحور الثالث: أثر الانقسام السياسي على الهجرة غير الشرعية في ليبيا

يبحث هذا المحور في النتيجة المؤسسية والأمنية المباشرة المترتبة على الإنشطار الحكومي في ليبيا، مع التركيز على تفكيك الجانب الإجرائي والتنفيذي (الانقسام السياسي) وأثره على (ملف الهجرة) بين عامي 2022م و2026م، ويتجاوز هذا السياق المؤشرات الحاضنة العامة، ليركز حصرياً على الكيفية التي أدى بها التشطي الحكومي إلى تفتت المنظومة

الضبطية، وتجميد تسليح حرس الحدود، وتميرير سياسات دولية مجحفة تخترق السيادة الوطنية والتشريعات الليبية النافذة في ظل غياب الموقف التفاوضي الموحد للدولة.

أولاً: انعكاس الانقسام على إدارة ملف الهجرة وشلل السياسات وقنوات التنسيق المؤسسي والأمني

أدى استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي وتعدد الحكومات المتنافسة على الشرعية والموارد بعد عام 2022م إلى نشوء حالة من الجمود والشلل التام في صياغة وإعتماد سياسات عامة موحدة وجامعة لإدارة ملف الهجرة غير الشرعية في ليبيا (الأمين، 2026، ص 65)، حيث جعل الصراع المحتدم بين الأجسام التنفيذية من هذا الملف أداة للمساومة السياسية والتجاذب المتبادل بغية تحصيل الاعتراف الدولي، بدلاً من التعامل معه بوصفه قضية أمن قومي ملحة تتطلب جهوداً مركزية موحدة (بلفاسم والهادي، 2025، ص 436)، هذا التشظي التنفيذي انعكس بشكل سلبي حاد على البنية الإدارية والعملياتية لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، الذي إنقسم واقعياً وعملياً إلى إدارتين منفصلتين، إحداهما في العاصمة طرابلس بالغرب والأخرى في مدينة بنغازي بالشرق، مما أحدث فجوة إدارية واسعة وغياباً تاماً لقنوات الإتصال والربط الإجرائي الليبي (عبد النبي وبوحقيفه ومحمد، 2020، ص 4).

ومن الناحية المنهجية، يبرز هنا أثر الانقسام الجوهري في إحداث "فجوة إحصائية حادة"، حيث تسبب هذا الإنقطاع الإداري في غياب تام لقواعد البيانات الوطنية المشتركة، وعطل إمكانية إصدار إحصائيات دقيقة وموحدة لأعداد المهاجرين الذين يتم ضبطهم أو إيواؤهم، وتوظيف هذه الفجوة الإحصائية تحليلاً يكشف أن شح البيانات الرقمية الرسمية ليس قصوراً إجرائياً اعتيادياً، بل هو نتاج حتمي للانقسام السياسي الذي جعل من الأرقام والبيانات الأمنية أداة سياسية يتم حجبها أو توظيفها بشكل مجزأ من قبل السلطات المتنافسة لخدمة سرديتها السياسية أمام المجتمع الدولي (عبد النبي وبوحقيفه ومحمد، 2020، ص 5).

وعلى صعيد التنسيق العملي، فإن هذا الانقسام الحكومي هو المفسر الأساسي والوحيد لعجز أجهزة حرس الحدود في التخوم الجنوبية التي تمت الإشارة إلى هشاشتها الطبيعية في المحور الثاني، إذ إن الصراع على السلطة حال دون اعتماد ميزانية عامة موحدة، مما جمد التمويل المخصص لتسليح وتجهيز تلك القوات بالتقنيات الحديثة ومنظومات الرادار الرقمية، فتشتت الجهود وتحلت المنظومة الأمنية السيادية من جهاز مركزي فاعل إلى كيانات مجزأة جغرافياً تبحث عن تأمين نطاقها الإقليمي الضيق (العاتي وأبو حجر، 2020، ص 2)، ويتجلى إعدام كفاءة التنسيق المؤسسي في بروز قراءات وتوجهات متباينة بين مؤسسات الشرق والغرب الليبي حيال التعامل مع الشركاء الدوليين، حيث تقتقر الدولة إلى موقف تفاوضي موحد يستطيع فرض الشروط السيادية الليبية أمام الضغوط المتزايدة من الإتحاد الأوروبي، مما يسمح للوكالات والمنظمات بالتحرك داخل الفضاء الإداري الليبي بشكل مجزأ يوجه الدعم لجهات دون أخرى، الأمر الذي جرد المنظومة الضبطية من القدرة على فرض هياكل القوانين وتحول الملف إلى مساحة رخوة للتدخلات الخارجية والتوازنات الميدانية الضيقة (البوسفي، 2025، ص 3).

ثانياً: الإختراق القانوني واستغلال المنظمات الدولية للانقسام في تمرير سياسات التوطين المقنع

يمتد أثر الانقسام السياسي والمؤسسي ليتجاوز الأبعاد الأمنية الميدانية إلى إحداث ثغرة سيادية وقانونية خطيرة إستغلتها المنظمات الدولية المتخصصة في ملف الهجرة (مثل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، فقد وجدت هذه المنظمات في غياب السلطة المركزية الموحدة الليبية غطاءً مثالياً لتنفيذ وإستدامة سياسات الإتحاد الأوروبي الرامية إلى إبعاد شبح الهجرة عن السواحل الأوروبية، عبر إعتراض المهاجرين في عرض البحر وإعادتهم قسراً وضخهم مجدداً في مراكز الإحتجاز والإيواء المحلية (منصة المنصة الليبية، 2026).

ومن الناحية العلمية والقانونية، فإن هذه الآليات الإجرائية المدعومة أوروبياً لا تمثل خرقاً للسيادة الوطنية فحسب، بل تمثل "إختراقاً قانونياً صارماً للتشريع الليبي النافذ"، حيث يصطدم سلوك هذه المنظمات مباشرة وبشكل حاد مع القانون رقم (19) لسنة 2010م بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، والذي يجرم بوضوح قاطع دخول وإقامة الأجانب بطرق غير نظامية،

ولا يعترف إطلاقاً بصفة "لاجئ" أو "طالب لجوء" في المنظومة القضائية الليبية، معتبراً كل متسلل بمثابة مرتكب لجناية خاضعة للعقوبات والترحيل الفوري (معيوف، 2025، ص 25).

إن الانقسام الحكومي والضعف التفاوضي بين عامي 2022م و2026م هو الذي فتح الباب على مصراعيه لهذه الوكالات الدولية لتجاوز هذا القانون النافذ، وتمير مقاربات بديلة تركز على برامج الرعاية الإنسانية والدمج داخل مراكز الإيواء، وهو ما يمثل تفكيكاً وتكريساً ممنهجاً لسياسة "التوطين المقنع" كأمر واقع داخل الفضاء الليبي (بلقاسم والهادي، 2025، ص 437)، فبدلاً من إجبار المجتمع الدولي على تفعيل الحلول القانونية المتمثلة في الترحيل المباشر والنهائي للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، فرض هذا التشردم التنفيذي على الدولة الليبية تحمل الأعباء الديموغرافية والأمنية لكتل بشرية مستمرة في التدفق والإحتجاز، نظراً لأن السلطات المتنافسة باتت عاجزة عن مراقبة السلوك الإداري لهذه المنظمات أو فرض قيود سيادية تلزمها باحترام القوانين الوطنية (البوسيفي، 2025، ص 4).

ثالثاً: حدود فاعلية الاستجابة الرسمية ومبررات تعثرها (2022-2026م)

وامتد أثر هذا الضعف الداخلي والتدخل الدولي ليؤثر بشكل مباشر على عمل الأجهزة الأمنية والضبطية في ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2022م حتى عام 2026م، حيث ظل جهدهم ضعيفاً وقليل الأثر على أرض الواقع بالرغم من محاولات الإعلان المتكررة من قبل وزارة الداخلية عن إطلاق خطط أمنية ومداهمات واسعة لمستودعات التهريب (وكالة الأنباء الليبية، 2024)، وفي محاولة لتعويض النقص العددي ورفع الكفاءة العملياتية الميدانية، ركزت الخطط التنفيذية لوزارة الداخلية على الجانب التأهيلي عبر تخريج دفعات جديدة ومكثفة من عناصر وضباط جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية لدعم الفروع وتفعيل آليات الملاحقة والضبط الإداري داخل مراكز الإيواء (بوابة عين ليبيا الإلكترونية، 2024)، ومع ذلك، فإن هذه الجهود التدريبية والضبطية واجهت معضلات هيكلية حادة؛ إذ يعود تعثرها إلى أن تلك التدابير والخطط الرسمية ظلت عاجزة عن معالجة أصل المعضلة وجوهرها، نظراً لأن الانقسام الحكومي عطل توحيد الميزانيات المخصصة لجهاز مكافحة الهجرة وحرس الحدود، وحال دون بناء إستراتيجية أمنية موحدة عابرة للأقاليم الجغرافية (صحيفة الشرق الأوسط، 2023).

لقد أدت المقاربات الأمنية المجزأة والموسمية إلى إستفحال الأزمة وتضاعف معدلات التسلل والعبور، حيث وظفت الشبكات المنظمة وعصابات التهريب هذا الانقسام الحكومي لتعزيز نفوذها المالي والميداني على حساب سيادة القانون وهيبة الدولة (العاتي وأبو حجر، 2020، ص 2)، وتتأكد محدودية الإستجابة الحكومية من خلال العجز التام عن خلق موقف دبلوماسي ضاغط يجبر المنظمات الدولية والمجتمع الدولي على تحمل مسؤولياتهم في إعادة المباشرة للمهاجرين إلى دول المصدر بدلاً من جعل السواحل والأراضي الليبية نقطة فرز وإحتجاز دائمة لحماية الأمن القومي الأوروبي على حساب الأمن القومي الليبي (بلقاسم والهادي، 2025، ص 436).

وبناءً على ما تقدم، يتضح بصورة قاطعة وجليّة أن إستمرار التشردم السياسي والمؤسسي بين عامي 2022م و2026م قد جرد الدولة الليبية من القدرة على بناء إستجابة وطنية موحدة، وحول ملف الهجرة غير الشرعية من ملف ضبط قانوني وإداري إعتيادي إلى أزمة سيادية مزمنة تفرز يومياً تداعيات أمنية وإقتصادية وإجتماعية خطيرة تهدد إستقرار البلاد وإستدامتها (بلقاسم والهادي، 2025، ص 436)،

إن فشل المقاربات الأمنية الرسمية خلال هذه الفترة وتعثر آليات الضبط يبرهن على أن أي جهود حكومية لمكافحة الظاهرة ستظل محدودة الأثر وعاجزة عن حماية الأمن القومي، ما لم يسبقها إنهاء حقيقي لحالة الانقسام السياسي وتوحيد كامل ومؤسسي لكافة الأجهزة الأمنية والتشريعية والضبطية تحت مظلة قيادة مركزية واحدة تضع مصلحة السيادة الوطنية فوق كافة الإعتبارات، وتمتلك القدرة على تطبيق القانون رقم 19 لسنة 2010م بصرامة، وصد سياسات التوطين المقنع وفرض إرادة الدولة أمام الوكالات والمنظمات الدولية .

الخاتمة:

قدمت هذه الدراسة نظرة علمية وتحليلية لكيفية تداخل أزمة الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا بين سنتي 2022م و2026م مع ملف إدارة الهجرة غير الشرعية، وأثبتت البحث أن تشتت الحكومة ومجلس النواب أنتج وضعاً عطل عمل الأجهزة الأمنية، وفتح الباب للمشاريع الدولية والأوروبية لتمير فكرة دمج وتوطين المهاجرين بطرق غير مباشرة، مستغلين في ذلك غياب القوانين الصارمة وتفترق القرار الوطني، مما يجعل إصلاح هذا الملف خطوة أساسية لحماية سيادة الدولة الليبية.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- أدى الانقسام السياسي بعد عام 2022م إلى إفرازات هيكلية تمثلت في انشطار جهاز مكافحة الهجرة وحرس الحدود عملياً، مما تسبب في انقطاع الربط الإلكتروني المركزي ونشوء "فجوة إحصائية حادة" تحول دون بناء استراتيجية أمنية وطنية دقيقة وموحدة.
- 2- ساهم غياب "الموقف التفاوضي الموحد" للدولة الليبية أمام المجتمع الدولي في تمكين المفوضية السامية والمنظمة الدولية للهجرة من التحرك خارج الأطر القانونية الوطنية، وتمير برامج الدمج الاقتصادي والاجتماعي كغطاء للتوطين المقنع.
- 3- وجود تعارض صارخ ومقصود بين ممارسات الوكالات الدولية على الأرض وأحكام القانون رقم (19) لسنة 2010م الذي يجرم إيواء وتوطين المهاجرين، مستغلين حالة الضعف التفاوضي الناجمة عن وجود حكومات متنافسة.
- 4- أن الخطط الأمنية وحملات المداومة التي تقودها الإدارات المنقسمة تظل محدودة الأثر وذات طابع تكتيكي مؤقت، ما لم تندرج تحت مظلة إستراتيجية مركزية موحدة للدولة تنهي حالة الانقسام.

التوصيات:

- 1- الإسراع في فصل الجانب الإجرائي والفني لملف الهجرة عن التجاذبات السياسية، وإعادة الربط الإلكتروني الإحصائي بين كافة مراكز الإحتجاز والإدارات الضبطية في الشرق والغرب فوراً لضبط أرقام والتدفقات الهجرة غير الشرعية.
- 2- تشكيل لجنة وطنية عليا مشتركة وموحدة (تضم الأجهزة الأمنية والقانونية والدبلوماسية من الطرفين) لتكون هي الجهة السيادية الوحيدة المخولة بالتفاوض مع الإتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ورفض المقاربات الخارجية.
- 3- إلزام كافة المنظمات الدولية العاملة داخل ليبيا بحدود إختصاصاتها المحددة قانوناً، ووقف أي برامج مشبوهة تدعم دمج المهاجرين في سوق العمل أو البيئة المجتمعية، ومقاضاة الجهات المخالفة للتشريع الليبي النافذ.
- 4- تركيز الدعم اللوجستي والأمني والعملي لصالح جهاز حرس الحدود في المنطقة الجنوبية، باعتبارها المنفذ الرئيس والبيئة الحاضنة الأولى لشبكات التهريب العابرة للحدود.

قائمة المراجع:

أولاً: الرسائل والمجلات العلمية:

- 1- محمد إمام محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2019.
- 2- أسماء محمد رجب الأمين، تأثير الانقسام السياسي على مؤسسات الدولة في ليبيا (2020-2025)، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (AJASHSS)، تركيا، المجلد 5، العدد 2، 2026.
- 3- إنتصار مفتاح الغويل، علي مفتاح عبد الله الغويل، الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد (دراسة تحليلية في الحالة الليبية)، مجلة العلوم الشاملة، المجلد 10، العدد 39، 2026.

- 4- جمال صالح عبدالنبي، حميده صالح بوحقيفة و عبدالله يوسف محمد، أثر الانقسام السياسي في ليبيا على الهجرة غير الشرعية 2013-2020، مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الانسانية، العدد 10، 2020.
- 5- حميدة علي البوسفي، الهجرة غير الشرعية في ليبيا: الإشكاليات - الآثار - الخيارات، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 28، 2025.
- 6- إسرائ الهادي بلقاسم، و شذى أحمد الهادي، الهجرة غير الشرعية كمتغير مؤثر في مسار الاستقرار السياسي الليبي بعد 2011، مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي ، ليبيا، العدد 37، المجلد 1، 2025.
- 7- جمال صالح عبد النبي، وحميده صالح بوحقيفه، و عبد الله يوسف محمد، أثر الانقسام السياسي في ليبيا على الهجرة غير الشرعية (2013-2020م)، مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الانسانية، العدد 10، 2020.
- 8- رجب عمر العاتي، وعصام عبد السلام أبو حجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي ، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بولي، جامعة المرقب، المجلد 1، العدد2، 2020.
- 9- سعيد عمار محمد الكيلاني، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا: دراسة بين التأصيل والأسباب، مجلة شروس، العدد 5، الجزء الثاني، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة نالوت، 2024.
- 10- طه الكوني المختار معيوف، الهجرة غير الشرعية في ليبيا: مقارنة قانونية وأمنية لفهم السياق واقتراح الحلول، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 6، 2025.

ثانياً: تقارير المنظمات الدولية .

- 1- صندوق النقد الدولي، ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 - البيان الصحفي، وتقرير خبراء الصندوق، التقرير القطري رقم 25/148، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- 2- منظمة هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2025: الأوضاع الميدانية ومراكز الاحتجاز في ليبيا، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2025/country-chapters/libya>

ثالثاً: المقالات والتقارير على شبكة المعلومات الدولية.

- 1- بوابة عين ليبيا الإلكترونية (2024)، الداخلية تستعرض خطط مكافحة الهجرة غير الشرعية وتفعيل البرامج الضبطية، متاح على الرابط: <https://www.eanlibya.com/>
- 2- المركز الليبي للدراسات السياسية والإستراتيجية (2025)، الأبعاد السيادية والتحويلات المؤسسية في ملف الهجرة (المقالة 1153)، متاح على الرابط: <https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-1153/>
- 3- منظمة الأمم المتحدة - أخبار الأمم المتحدة (2025)، تقرير مفوضية شؤون اللاجئين حول مسارات التدفق والاعتراض في المتوسط، متاح على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2025/02/1139251>
- 4- منصة المنصة الليبية (2026)، المنظمة الدولية للهجرة: تقرير الربع الأول من فبراير والبرامج الدولية المعنية، متاح على الرابط: <https://almenassa.ly/2026/02/09/>
- 5- وكالة الأنباء الليبية (وال) (2024)، الأجهزة الأمنية وحرس الحدود تطلق خطط تأمين النطاقات الحدودية والمداهمات، متاح على الرابط: <https://www.lananews.com/ar/?p=468153>
- 6- صحيفة الشرق الأوسط (2023)، الإنقسام السياسي يفاقم أزمة الهجرة غير المشروعة في ليبيا، متاح على الرابط: <https://aawsat.com/>
- 7- صحيفة الوسط الليبية (2024)، التنازع الإداري وتداعياته الميدانية على أداء الأجهزة الأمنية في مدن العبور (العدد 479500)، متاح على الرابط: <https://alwasat.ly/news/libya/479500>